

قانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن
تسوية مكافآت مساعدي الشرف (صولات الشرف) بمصلحة
السواحل والمصايد وحرس الجمارك وسلاح الحدود
في الإقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالمادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٨
في شأن تسوية مكافآت مساعدي الشرف (صولات الشرف) بمصلحة
السواحل والمصايد وحرس الجمارك وسلاح الحدود في الإقليم المصري
للتصان الآتيان :

” مادة ١ - تسوى مكافآت مساعدي (صولات) مصلحة السواحل
والمصايد وحرس الجمارك التي تمنح لهم عن مدة خدمتهم وفقا لأحكام
القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١

وتسوى مكافآت ضباط الشرف والمساعدين (الصولات) بسلاح
الحدود التي تمنح لهم عن مدة خدمتهم وفقا لأحكام القانون رقم ٢٢٠
لسنة ١٩٥١

مادة ٢ - تسوى مكافآت مساعدي الشرف (صولات الشرف)
بمصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك وسلاح الحدود على أساس
رتبة المساعد (الصول) الأصلية إذا كانوا قد أمضوا في الخدمة أكثر
من ٢٥ عاما وانتهت خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والخمسين“.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل بالفقرة
الثانية من المادة (١) وبالمادة (٢) اعتبارا من ٦ أبريل سنة ١٩٥٥

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برأيه الجمهورية في ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٦٠

باستثناء وزارة الصحة العمومية من أحكام المادة السادسة
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة
والقوانين المعدلة له

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ، يجوز لوزير
الصحة العمومية تعيين الأطباء البشريين وأطباء الأسنان والصيادلة
ونحريجي المعهد الصحي ونحريجات المعهد العالي للتمريض والحكيمات
والمرضيات على أن تستوفي مسوغات التعيين خلال سنة من تاريخ تعيين
كل منهم وإلا اعتبر مفضولا .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم
الجنوبي .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برأيه الجمهورية في ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٣٠١ لسنة ١٩٦٠

برفع حد السندات التي يصدرها بنك التسليف الزراعي
والتعاوني بضمان الحكومة إلى خمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢ من القانون رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٥٦
بالنص البند (ثانياً) من المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٠

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٣٩ لسنة ١٩٦٠

بإصدار لائحة استبدال المعاشات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يتم استبدال حقوق الموظفين والمستخدمين والعمال الدائمين وأصحاب المعاشات في معاشاتهم سواء بالنسبة الى المعاملين بأحكام قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه أو بأية قوانين أخرى للمعاشات ، وفقا للائحة الاستبدال المرافقة لهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم الجمهورية من تاريخ نشره ، وعلى مدير نام مصلحة التأمين والمعاشات في كل إقليم إصدار التعامات اللازمة لتنفيذ اللائحة المذكورة ما

مدر برامة الجمهورية في ٢٤ جادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

بالترخيص للحكومة في إنشاء بنك زراعى وبالإذن لبنك التسليف الزراعى والتعاونى في إصدار سندات قابلة للتداول بضمان الحكومة النص الآتى :

” يؤذن لبنك التسليف الزراعى والتعاونى - بموافقة وزير الخزانة المركزي - في إصدار سندات قابلة للتداول في حدود مبلغ خمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات بفائدة سنوية لا يتجاوز قدرها ٣٪ .

ولا تسرى على هذه السندات أحكام البند (١) من المادة ١٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤

وتستهلك هذه السندات خلال مدة أقصاها عشر سنوات من تاريخ إصدارها على أن يكون الوفاء بالقيمة الإسمية ، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التى يتفق عليها بين وزير الخزانة المركزي والبنك .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم حصر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

مدر برامة الجمهورية في ٢٤ جادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٠

في شأن إعفاء كمية ٣٠٣ أطنان من الخوم المجمدة المستوردة الى الإقليم السورى من الرسوم الجمركية والبلدية

رئيس الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - تهنى من الرسوم الجمركية والبلدية كيات الخوم التى استوردها مكتب الجبوب خلال شهر كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٦٠ والبالغة ٣٠٣ أطنان .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم السورى .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

مدر برامة الجمهورية في ٢٤ جادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر